

لمن ترك الجاعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح انتهى **قوله** وجه الامام بالتكبير
 بقدر الحاجة لا يحتاج الى الاعلام بالدخول والاستئصال فيه بالامام لان الامام
 والمنفرد لا يجران به لعدم الحاجة اليه كذا في المنبر من السنن لا يظن
 رأسه عند التكبير كما في المبسوط وهو بدعة كما في المنبر **قوله** ولها سنن رفع
 اليدين قبل التكبير للاصم وكثير من المتكلمين لا يعمى قال في البناء قال لا يمكن
 قيل لو كان للاعلام الصم لما اتى به المنفرد واجيب بان الاصل هو الاذا بالجمعة
 قال الله تعالى والركوع والركعتين **فيكون** الانفراد نادرا على ان حكمة الحكم
 لا تراعى في كل فرع فان قيل فعلى هذا يجب ان لا ياتي به المقتدى اجيب بان
 الاصم يجوز ان يكون في آخر الصفوف **قوله** والقاضي على فيه انه قريب من
 المصادر اذ يصير حاصله جهرا لامام بالتكبير سنة لاجل الاعلام وانما
 سنن الجهر بالتكبير للاعنى انتهى **قوله** اي قراءة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 هو اختيار ابي عمرو وعاصم وابن كثير وهو المختار عندنا وهو قوله الأكثر
 من اصحابنا لانه المنقول من استعاذته صلى الله عليه وسلم وبهذا يضعف ما
 اختاره في الهداية من ان الاول النقول استعفى بالله ليوافق القرآن ^{يعني}
 لان المذكور فيه فاستعد بصيغة الامر من الاستعاذة وهو استعذت ^{بها}
 فيتموافقان بخلاف اعوذ بالله فانه من العوذ لامر الاستعاذة و
 جوبه كما في فتح القدير ان لفظ استعد طلب العوذ وقوله اعوذ ^{بها}
 مطابق لمقتضاه اما قريبه من لفظه فمصدر كذا في البحر **قوله** وهذا
 هو الثاني المشار اليه ايقاع الاربعة سرا اذ هو تقدير الاربعة على
 الايتان به لانه كيفية ذلك الايتان كما هو ظاهر لانه في الغوايب ^{الاربعة}
قوله والعائر وضعها تحت سرته وذلك لان كون الوضع تحت السرة

زار

زار على اصل الوضع فلا بعد في هذا اصل الوضع سنة ولو نه تحت السرة اخرى
 كذا في الغوايب القليلة **قوله** وعند الشافعي واحد على صدر ذكره في
 الحاوي وفي الوسيط تحت صدره وهو مختار في رواية الترمذي كذا في البناء
قوله والصحيح الاول لان المقصد الاستئصال وهو مستحق له وبه بات
 بخط من ركوعه كاله الزليعي **قوله** ونسجه ثلاثا لتزليله لصلاة والسنة
 اذ اركب احدهم فالقول في ركوعه سبحانه ربي العظيم فلا زاد ذلك وانه
 اي ادنى حال السنة او الغضبية كاله الزليعي وفي الجوهر ان اي ادنى حال
 المرح او ادنى حال السنة او الحال يتوهم باعتراف وفي منية الصلي اذ انا
 ثلاث والاوطرطسي والاحمد سيع انتهى **قوله** ولو كان الرفع من الاخر
 السوا فيه تبع فيه الزليعي ونقله في المنبر عن الزليعي وقال وجوابه انه استغنى
 عن ذلك بقوله بعد والقومة اي من السجود والجملة اي بي السجود تبع
 فيندفع دعوى التكرار بما على ان المراد بالقومة من الركوع على ان في اخذ
 الحكيم المذكور من قوله والرفع منه نظر لانه ان كان مرفوعا عطفا على
 التكبير فادسية الرفع ومجوز اعطفا على السجود اذ ادسية التكبير عند
 الرفع اه واثباته اما الجواب بالاستغناء عن القوم فممنوع لان اولوية
 اثبات الرفع منه بالبحر كما نفهم من تعليقه لا فائدة ان الرفع من السجود
 سنة وهو معاني القومة لانها اسم للرفع نفسه فكيف يستغنى بها
 عنه وقد اثبت والرفع منه بالبحر كما نفهم من السجود في منية سره وفي
 الجزية واما منعه استئذارة الجمع فممنوع فيه صاحب البحر وهو فاقه على
 تقديم دعوان ذلك ولو لم يدعه فان قيل ان الدعوى تضم من تعليقه لان
 ولذا الرفع نفسه سنة من التعليق قلت لا نسلم ذلك وانما ذكره لا فائدة ان

كل ما سيع